يتصاعد دور الهند على الصعيدين الدبلوماسي والإقتصادي وسيتصاعد على الساحة العالمية أكثر مع موقعها الجغرافي أولاً، وما تبنيه من تموضع جيوسياسي ثانيًا، وهذا نتيجة طموحها لتصبح قوة عظمى إقتصاديه لها وزنها وحصتها في الإقتصاد العالمي وكذلك من كيفية بنائها علاقات إقتصادية ودبلوماسية متوازنة مع مجموعة القوى العالمية الأساسية وطموحها القوي بأن تصبح هي بوابة العلاقات بين عالمي الشمال والجنوب، ولتستفيد من جميع هذه العلاقات لتتحول في المستقبل القريب قوة عظمى لها القدرة على التدخل في رسم السياسات العالمية ولتشارك القوى العالمية والصاعدة في الشكل الجديد لعالم متعدد الأقطاب.

إلى اليوم لا زالت الجيوسياسة تنافس الى حد كبير الجيوإقتصاد، ومن هنا قد نرى الغموض في تصرفات الدول الكبرى في بناء شبكة علاقاتها وتحالفاتها وقفزها فوق العديد من التحديات الإقتصادية في العديد من المواضع وهذا ما قد لا يكون واضحًا من دون رؤية مجموعة العلاقات الدولية مع بلد مثل الهند.

ترى الهند أن الدول الصاعدة تشكل عالمًا متعدد الأقطاب ما يتلاءم مع الرؤية الهندية للعالم، ويفسح لها المجال في التواجد بقوة على الساحة العالمية، وأن هذه الدول تشكل جبهة ضد الهيمنة الغربية في المؤسسات العالمية، ولكن الأهم من ذلك أن الهند لا تسعى الى استبعاد الغرب بالكامل، ولا تتبنى السرديات الروسية أو الصينية في خطابها، إنما لا تتردد في استخدام صور معادية للغرب خاصة في المؤسسات المالية الدولية عندما تحاول الدول الغربية التشكيك في "حيادها الإستراتيجي"، ومن هنا تتخذ الهند منحى واسعًا في تشكيل شبكة علاقاتها "الإستراتيجية".

العلاقة بين الولايات المتحدة والهند:

على مدى العقود الثلاثة الماضية نمت العلاقة بين الهند والولايات المتحدة وأصبحت أكثر قوة، خاصة مع زيادة التعاون في الجوانب الإستراتيجية الهامة من قطاع الدفاع الى التكنولوجيا، ومجموعة من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف، وخلال آخر زيارة لرئيس الوزراء الهندي مودي للولايات المتحدة أشار الرئيس بايدن إلى العلاقة بين البلدين بأنها: "أقوى وأقرب وأكثر ديناميكية من أي وقت مضى في التاريخ".

لذلك فقد حددت الولايات المتحدة ثلاث ركائز أساسية للتعامل مع الهند:

- بأنها أكبر ديمقراطية في العالم.

- وبأنها حصن ضد صعود الصين.

- ولديها إمكانيات كمحرك للنمو العالمي.

إلاّ أنه وفي حالة الصراع بين الصين والولايات المتحدة فإن الهند تضع حدوداً لانحيازها الى جانب الولايات المتحدة إنطلاقاً من التزام الهند الطويل الأمد بالإستقلال الإستراتيجي في سياستها الخارجية، والذي ينطوي على الشراكة مع كل الأقطاب ذات النفوذ الرئيسي في النظام الدولي، وهذا يعني أن الهند لها ارتباط وثيق مع الولايات المتحدة، إلا أنها ستظل بعيدة عن تحالف كبير واستراتيجي معها بسبب القيود الناتجة عن اعتمادها بشكل كبير على الصين إقتصاديًا، وعلى روسيا عسكريًا، وهذا ما يضيف حالة من الغموض بشأن الدور الذي قد تلعبه الهند في حالة الصراع المحتمل بين الولايات المتحدة والصين.

لذا فإن هناك خطوط صدع مستقبلية قد تحكم العلاقة بين الولايات المتحدة والهند ناتجة على أن الهند تعتمد سياسة خارجية أكثر حزمًا وقوة من خلال سعيها للإعتراف بمكانتها كقوة عالمية وهذا ما عبرت عنه خلال رئاستها لمجموعة العشرين عندما طرحت ما يسمى بالحلول الهندية للقضايا العالمية، فما تريده الولايات المتحدة من الهند هي أن تكون الى جانبها في المواجهة الإستراتيجية مع الصين لأن قدراتها البشرية وامتلاكها جيشاً كبيراً وسلاحًا نوويًا يسمح لها بأن يكون لها تأثيراً قويًا في حال وقوع حرب بين الصين والولايات المتحدة، لذلك هي تبتعد عن هذا التموضع بشكل واضح، وتدرك جيداً بأن أي حرب بينها وبين الصين ستكون مدمرة للبلدين، وتسعى الولايات المتحدة لإغراء الهند واستمالتها بشكل أكبر عبر إتفاقيات ثنائيه وتعزيز العلاقات الثنائية على عدة مستويات، وتطوير البحرية الهندية لتصبح القوة الأكبر والمسيطرة على المحيط الهندي من مضيق ملقا الى خليج عدن، ما يجعلها قادرة على تحمل مسؤولية أمن المحيط ويكون لها القدرة على منافسة القوة البحرية الصينية الصاعدة التي يحتمل أنها ستتمدد مستقبلاً الى المحيط الهندي، لذلك تعمد الولايات المتحدة ما تسميه بالإيثار الإستراتيجي وهي أن تتخلى عن مجموعة من المصالح وإعطاء الهند بعض الإمكانيات العسكرية والتسليحية والتكنولوجية مقابل التزامها بمواجهة الصين الى جانبها، لذلك فقد عززت الولايات المتحدة ما يسمى بالتعاون الدفاعي مع الهند وبرز ذلك خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي الى الولايات المتحدة عام 2016 فقد اعترفت الولايات المتحدة بالهند باعتبارها "شريكاً دفاعياً رئيسيًا"، وهو ما يلزم الولايات المتحدة بتسهيل تبادل التكنولوجيا، وزيادة التعاون الصناعي من أجل الإنتاج والتطوير المشترك للدفاع.

ورغم ذلك فإن النظرة العالمية للولايات المتحدة والقيم الغربية التي تروج لها الولايات المتحدة لا تحظى إلا بقدر محدود من الجاذبية عند القيادة الهندية فمقابل الأحادية القطبية تفضل الهند وتسعى لنظام عالمي متعدد الأقطاب يمكّنها من تجنب المنافسة الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة بينما تشق طرقها نحو تموضعها كقوة عالمية.

الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والهند:

تعمل الولايات المتحدة والهند على تسريع التعاون في أربع جوانب أساسية:

-على المستوى الدفاعي:

من مصلحة البلدين أن تصبح الهند القوة البحرية الأولى على مستوى المحيط الهندي، ومركزاً لوجيستيًا اساسيًا، ولتصنيع الذخائر لتكون الداعم الأول لمنطقة المحيطَين الهندي والهادىء، وينبغي أن يتوسع التعاون بين الولايات المتحدة والهند في الإنتاج المشترك للمحركات النفاثة والمدرعات وأشكال متنوعة من الأسلحة بهدف ربط الهند بالولايات المتحدة من جهة التحالف الدفاعي على المستوى العالمي.

-التعاون في مجال الفضاء:

تعتبر الولايات المتحدة أن الهند شريك طموح وقادر ومكمّل يتمتع بالكفاءة الفنية الى جانب القدرة الإقتصادية على تحمل التكاليف المادية لهذا النوع من المشاريع، وهذا ما يساهم في المساعدة بتحمل التكاليف الضخمة للإستثمارات الأمريكية في مشاريع الفضاء، وتستفيد الهند من الناحية التقنية والتكنولوجية مما يقدمه الأمريكيين.

-الإقتصاد الرقمي والذكاء الإصطناعي:

تشترك الولايات المتحدة والهند باعتبارهما الدولتين الرائدتين في مجال الشركات الرقمية في العالم، لذا فإن من مصلحتهما التنسيق في حوكمة الذكاء الصناعي وتعزيز الإبتكار في هذا المجال والتطبيق المسؤول.

-جذب دول الجنوب العالمي:

بينما تعتمد الصين تكوين كتلة من دول الجنوب مضادة للنظام الدولي الحالي، فإن رؤية الهند مختلفة عن الرؤية الصينية بحيث تقدم نفسها ممثلة لدول الجنوب داخل النظام القائم، لذا فإن الولايات المتحدة عبر شراكتها مع الهند تسعى لتعزيز مكانة الهند بين دول الجنوب العالمي، انطلاقًا من كون المصالح الأمريكية تتبنى أن يستمر العمل ضمن النظام القائم وتعزيزه بدولة مثل الهند لقيادة دول الجنوب أفضل من تحولها نحو الصين، وعليه فإنّ الولايات المتحدة تقوم برهان استراتيجي على الهند، ويأتي هذا الرهان على أن الهند ركيزة أساسية لإعادة التوازن في آسيا بدء مع إدارة أوباما وصولا الى الإدارة الحالية، وشكل هذا الرهان ركيزة أساسية لإدارة ترامب تجاه المحيطين الهندي والهادىء، ومنذ عقدين من الزمن تبنت واشنطن المنطق الإستراتيجي القائل بضرورة دعم صعود الهند كقوة عظمى، لأن الهند القوية لا بديل عنها في موازنة القوة والطموح الصيني، وفي هذه السياسة القائمة على "الإيثار الإستراتيجي" لا ينبغي للولايات المتحدة العمل على دعم استراتيجيات أو قدرات هندية محددة إنما دعم النمو العام في القوة الهندية الذي من شأنه أن يحدث الموازنة المطلوبة مع الصين.

ومع ذلك فإن هناك حدوداً للتقارب بين سياسات الولايات المتحدة والهند، وهذا ما ظهر خلال الفترة الماضية نتيجة محافظة الهند على شراكتها الدفاعية مع روسيا، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة تقيّد نقل التكنولوجيات الدفاعية الحساسة الى الهند، وفي مختلف أنحاء المنطقة تحافظ الهند على شبكة من العلاقات الإقتصادية، والسياسية، وتتبنى مواقف سياسية لا تتلائم مع تفضيلات الولايات المتحدة خاصة مع الدول المعادية كإيران مثلاً، والمنافسة كالصين حيث أن عقد نوع من التفاهمات الهندية الصينية، أو الإستثمارات الهندية - الإيرانية لا يصب في مصالح الولايات المتحدة، فالعلاقات التصالحية مع الصين تتناقض مع ما تطلبه الولايات المتحدة، وقد أوضحت الهند أنه حتى مع المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة، يمكنها أن تسعى الى اتباع نهج مختلف تجاه الصين والقضايا الإقليمية الأخرى.

العلاقة بين الصين والهند:

تندرج العلاقات بين الصين والهند تحت مجموعة من النقاط :

-إن العلاقات بين الصين والهند تحمل في طياتها العديد من الملفات المتفجرة بسبب الحدود غير المستقرة والعلاقات التجارية غير المتكافئة، وشكل العلاقة الإستراتيجية بين الصين والهند، والخلاف السياسي والإستراتيجي حول مكانتهما في آسيا وخارجها، وآخر اهتزاز لهذه العلاقات كان بين البلدين ظهرت مع الإشتباك الحدودي عام 2020، والذي أخل في الثقة الإستراتيجية بينهما خاصة في نظام إدارة الحدود الذي تم التفاوض عليه لفترة طويله، يضاف الى ذلك إلى أن الحرب في اوكرانيا جعلت روسيا الشريك الدفاعي التاريخي للهند تظهر بأنها أقرب الى الصين.

-تشير صورة العلاقات الصينية – الهندية الى أنها علاقة معقدة إلاّ انه خلال العقود الماضية اتفق البلدان على وضع خلافاتهم الحدودية جانباً والتركيز على التنمية الإقتصادية، وتتشارك كل منهما في قضايا ثانوية أخرى كقضايا الإرهاب وقضية افغانستان حيث يشارك البلدين في في الإستثمار والتجارة معها، وبعد العمل على تجنب حرب حدودية بين البلدين انتقل التنافس الى السياسة الخارجية والأمن ومع إطلاق الصين مبادرة الحزام والطريق وتعزيز صناعاتها التكنولوجية المنافسة للهند خلق ذلك حالة من التوتر، لذا عملت الهند على الإستفادة من شراكاتها الإستراتيجية في آسيا وخارجها، واستفادت من النمو الإقتصادي السريع خاصة بعد جائحة كورونا، وسعت الى استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات التي تركز على الصين من أجل أن تصبح مورداً متوسط الوزن موثوقًا به في سلاسل التوريد العالمية من أجل اتجاه آخر ينافس الصين ويأخذ حصة من الإزدهار الصيني، لذا فإن سياسة صنع في الهند جاءت نتيجة طموح الهند في تنمية خدماتها وصناعاتها باستخدام رأس المال الأجنبي لمنافسة الصناعة الصينية وما يسمى "صنع في الصين" كمنافس جاد ورخيص للصناعات الصينية.

-تحتاج الصين الى فهم أعمق لكيفية تأثير سلوك الهند في تفاعلها معها من حيث التنافس أو التوازن أو الردع، وفي المقابل ترغب الهند في أن تظهر الصين مزيدًا من الحساسية تجاه مصالحها، في المحصلة توجد مخاوف موثوقة من أن العلاقات بين هاتين القوتين النوويتين قد تتجه في الاتجاه الخاطئ - خاصة مع استمرار كلا الجانبين في اتخاذ إجراءات استفزازية - لا تريد بكين ولا نيودلهي رؤية تصعيد نحو صراع أكثر خطورة، خاصة مع سعي الولايات المتحدة إلى تعميق شراكتها الأمنية والاقتصادية مع الهند ومع اشتداد التنافس الأمريكي الصيني واعتبار الهند شريكًا حيويًا في استراتيجية واشنطن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لكن لا يتوقع أن تتبع الهند ببساطة قيادة الولايات المتحدة، حيث تظل نيودلهي ملتزمة بسياسة عدم الانحياز وسط تزايد المنافسة بين القوى الكبرى ونشوء العالم المتعدد الأقطاب، ومع ذلك في السنوات الأخيرة أخذت بكين نيودلهي على محمل الجد باعتبارها تهديدًا للأمن القومي، وعائقًا أمام الصين لتولي مكانها الصحيح كقوة آسيوية مهيمنة ونتيجة لذلك ضاعفت الصين - من بين أمور أخرى - علاقاتها الطويلة الأمد مع باكستان ويشمل هذا التحالف بين بكين وإسلام أباد أبعادًا عسكرية واقتصادية كبيرة ودائمة.

-في الوقت الحالي، ونظراً لعدم التوازن في القوة لصالح الصين فإن ما تفعله الهند هو زيادة دفاعاتها الحدودية وتوسيع علاقاتها مع القوى الخارجية وخاصة الولايات المتحدة وهذه التصرفات قد تخاطر بتفاقم وخلق معضلة أمنية مع الصين مما يؤدي إلى زيادة المخاطر، والمنافسة وجعلها أكثر كلفة، ومع التنافس الصيني الهندي على النفوذ والمكانة العالمية بما في ذلك زعامة الجنوب العالمي فكل هذا يشير الى أن العلاقات الثنائية لن تتحسن بشكل كبير في المستقبل المنظور.

بحسب الرؤى الصينية تجاه الهند فإن الصين لم تنظر إليها باعتبارها تهديداً، بل إن الهند نظرت في بعض الأحيان الى الصين باعتبارها تهديداً، لذا فإن مخاوف الهند مبالغ فيها. فالصين لا تسعى الى المواجهة بل الى الإستقرار الإستراتيجي، ومن ناحية أخرى تستخدم الولايات المتحدة الهند كعامل موازنة جيوستراتيجي في الصراع مع الصين، ولذلك زادت التوترات الإستراتيجية مع الهند بسبب النوايا الهندية للإنضمام الى تحالف تقوده الولايات المتحدة، وقد زاد هذا الإتجاه مع رئيس الوزراء الهندي الحالي الذي كسر القيود السياسة لعدم التحالفات التقليدية مع الولايات المتحدة خاصة مع انضمام الهند لمجموعة الرباعية "الكواد"، وعلى الرغم من ذلك لا زالت الدولتان ترى أن أي صراع بينهما سيكون لعبة محصلتها صفر.

العلاقة بين الهند وروسيا:

بدأت العلاقة الهندية الروسية منذ عام 1947 أي قبل أن تحصل الهند على استقلالها، وكان للإتحاد السوفياتي آنذاك دوراً كبيراً في دعم الصناعات الثقيلة للهند والإستثمار في مجال الطاقة والتعدين ليستند نموذج تخطيط الإقتصاد الهندي على خطة خمسية بالتعاون مع

السوفيات، فالنخب السياسية الهندية من الجيل الأول لديها درجة عالية من التقارب مع الروس خاصةً لأن الإتحاد السوفياتي دعمهم خلال فترة الحرب الباردة وخلال حربها مع باكستان عام 1971 حين كان الإنحياز الأمريكي والصيني الى جانب باكستان وكانت في تلك الفترة ذروة العلاقات الهندية السوفياتية حيث وقعت الدولتان معاهدة صداقة وتعاون.

وتظل روسيا شريكًا رئيسيًا واستراتيجيًا للهند قمن الجانب العملي والإقتصادي تستفيد الهند بشكل كبير من السعر المخفض للنفط الروسي والذي ارتفعت وارداته اليها لأكثر من 40% خاصة بعد الحرب في أوكرانيا، وكذلك تستفيد الشركات الهندية من إعادة تصديره وتصدير المنتجات النفطية الروسية المكررة الى الأسواق الغربية، ولكن التعاون في مجال الطاقة لا يقتصر على النفط فقط بل يمتد الى التعاون النووي حيث كان للإتحاد السوفياتي دورًا في بناء القدرة النووية الهندية مع التجربة النووية الأولى لها عام 1947، وكذلك في مجال المحطات النووية المدنية بحيث قامت روسيا بتحديث إتفاقية لبناء ست محطات نووية مدنية هذا العام، لذلك فإن العلاقات مع روسيا أساسية في سياسة الهند الخارجية، ويظهر أن عامل الثقة المتبادل بين البلدين مرتفع جداً نتيجة السنين الطويلة من الشراكة، وخاصة مع تحديثها منذ قدوم الرئيس بوتين الى قيادة روسيا الجديدة، فقد تم عام 2000 توقيع "إعلان الشراكة الإستراتيجية بين الهند وروسيا"، وتطورت العلاقات لتأخذ طابعًا جديداً ومتميزاً من التعاون في عدة مجالات تشمل السياسة والأمن والتجارة والإقتصاد والدفاع والعلوم والتكنولوجيا، ونتيجة لإتفاق الشراكة الإستراتيجية تم إنشاء العديد من آليات الحوار لضمان التفاعل المنتظم وتفعيل أنشطة التعاون، وبعد زيارة الرئيس الروسي الى الهند عام 2010 تم ترقية الشراكة الإستراتيجية الى مستويات أعلى. ففي إطار الشراكة الإستراتيجية بين البلادين يتم عقد لقاء قمة سنوي بين رئيس وزراء الهند ورئيس الإتحاد الروسي، وتشهد الدولتان لقاءات منتظمة بشكل دائم وعلى مستوى رفيع بحيث هناك لجنتان حكوميتان واحدة خاصة بالإقتصاد والتجارة والتعاون العلمي والتكنولوجي برئاسة وزير الخارجية الهندي ونائب رئيس الوزراء الروسي، وكذلك لجنة التعاون العسكري والتقني برأسة وزيري الدفاع في البلدين، ويتبادل المسؤولين الكبار من مختلف المستويات الزيارات بشكل دوري لاستدامة تعزيز العلاقة وتنظيمها.

فعلى سبيل المثال فإن التعاون الدفاعي الروسي تطور من اطار شراء وبيع المعدات إلى شراكة تشمل البحث والتطوير والإنتاج المشترك ومن أمثلة هذا التعاون تطوير صواريخ "براهوس"، وتقنيات وأنظمة دفاعية متقدمة، والتطوير المشترك لطائرة الجيل الخامس، وإنتاج دبابات تي 90 وطائرات سوخوي 30، وتجري القوات المسلحة في البلدين تدريبات ستوية، ويتم مراجعة التعاون الدفاعي بينهما من خلال الأنساق المتفق عليها بشكل دوري.

تُعد العلاقات الهندية الروسية بأنها من أقوى العلاقات الثنائية فهي مستقرة منذ أكثر من 75 عامًا، ويلتزم البلدين برؤية العالم المتعدد الأقطاب، وتستمر العلاقة بالتوسع في العديد من

المجالات العسكرية والنووية والفضائية، وخلال الأعوام الماضية توسعت التجارة بينهما بشكل كبير متجاوزة بكثير ما كان مخططًا له سابقًا لعام 2025 بأكثر من 30 مليار دولار، وكذلك يجري العمل على تطوير نماذج للتعاون التجاري المشترك وخاصة ممر النقل الدولي "شمال – جنوب" بالتعاون مع الجمهورية الإسلامية، وكذلك الممر البحري الشرقي "تشيناي – فلاديفوستوك"، والتعاون لتطوير منطقة الشرق الأقصى الروسية، والعمل معًا في مجال البحث والخدمات اللوجيستية والتدريب في منطقة القطب الشمالي.

العلاقة بين الهند والإتحاد الأوروبي:

ركزت الشراكة الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي والهند لفترة طويلة على العلاقات التجارية والثقافية بعيداً عن القضايا السياسية والإستراتيجية، ومع ذلك فإن الحالة الجيوسياسية المتغيرة مع صعود الصين، وغموض السياسة الخارجية الإستراتيجية بشأن شرق آسيا أدرك الأوروبيون والهنود أن لديهما مصالح مشتركة يمكن التعاون لأجلها، ووضع أهداف لتحقيقها لذا أطلق الإتحاد الأوروبي استراتيجيته بشأن الهند عام 2018 وهي وثيقة موسعة وتضع خارطة طريق لتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي والهند.

وبما أن الإتحاد الأوروبي يعدّ ثالث أكبر شريك تجاري للهند بحوالي 11% من تجارة السلع الهندية، لا تزال الصادرات الهندية الى الإتحاد الأوروبي محدودة بسبب عدم الإعفاء الجمركي، وتسعى الهند الى زيادة التعاون الإقتصادي مع الإتحاد الأوروبي، وتكثيف العلاقات التجارية لتلبية حاجات الهند التنموية، وجذب إستثمارات الى القطاع الخاص، وقد اكتسبت الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والهند زخمًا من خلال زيادة التواصل السياسي والإقتصادي مما يدفع الى تحول في النمو الإقتصادي للهند مع حاجة الأوروبين الى تنويع شراكاتهم الإقتصادية بعد الحرب في أوكرانيا خاصة في مجال الطاقة والطاقة المتجددة، ولكن كما يبدو وحتى مع نمو الصادرات الهندية الى الإتحاد الأوروبي إلاّ أن هناك العديد من العقبات الناشئة بسبب التصنيفات الأوروبية للمواد الزراعية مثلاً، لذا فإن عملية التبادل التجاري اليوم مرتبطة بالدرجة الأولى بمحاولة تعويض الأوروبيين عن النقص الحاصل الذي سببته العقوبات المفروضة على روسيا والتي أدت الى خلل أساسي في قطاعي الطاقة والتعدين مما جعل الأوربيين التحول نحو الهند كبديل عن روسيا.

ومع تغير الوضع العالمي خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة مع التوجه الأمريكي ضد الصين، والحرب الأوكرانية، اتخذ الإتحاد الأوروبي قراراً بالمشاركة الإستراتيجية مع الهند، وتطوير القدرات الإقتصادية والدبلوماسية والدفاعية المشتركة، خاصةً أن المكانة الدولية للهند تتصاعد، ونموها الإقتصادي مستمر، وتهدف هذه الإستراتيجية الى التخطيط لتوسيع المشاركة بين الطرفين مع تصنيف الهند كواحدة من أكبر الإقتصادات العالمية بأعلى معدل نمو في العالم يبلغ بحسب البنك الدولي 7% وهي في طريقها للوصول الى إقتصاد بقيمة 7.8 تريليون

دولار بحلول عام 2030، وتعترف هذه الإستراتيجية بالهند كلاعب مهم في المحيط الجيوستراتيجي المعقد، ولذا فإن الإتحاد الأوروبي عبر استراتيجية الشراكة سيعمل على تعزيز الإقتصاد الهندي لزيادة قدراته في التنافس الدولي، وتطويره وزيادة حصته في التجارة العالمية بما ينسجم مع النمو الإقتصادي، وكذلك أكدت الإستراتيجية على أهمية تطوير العلاقات العسكرية مع الهند، على كل المستويات وتشمل قادة الجيش الهندي والهكيلية العسكرية للإتحاد الأوروبي، والتدريبات المشتركة، والتعاون في الأمن السيبراني والبحري ومكافحة الإرهاب، ويؤكد الإتحاد الأوروبي على تعزيز المشاركة مع الهند من منظور عملي، والسعي إلى إجراء تقييمات وتحليلات وإجراءات مشتركة، ويبقى الجزء الأساسي في هذا الجانب هو التركيز على التعاون الأمني والدفاعي، ويركز الأوروبين على سمة اساسية في شراكتهم مع الهند وهي تنسيق وتبسيط العلاقة مع الهند بالإعتماد على تحديد الأولويات على مستوى أعلى وتحسين التنسيق والتماسك في العلاقات لينعكس ذلك على فاعليتها تجاه المصالح المشتركة، والتشديد على الإستجابة المشتركة على هيكل هذه الشراكة على اساس المصالح المتبادلة بالإعتماد على النهج المرن للوصول الى النتائج المطلوبة.

فبالنسبة للهند كان التعامل مع الدول الأوروبية على المستوى الثنائي أسهل بكثير من التعاون مع الإتحاد الأوروبي ككتلة واحدة، وبالنسبة للإتحاد الأوروبي مع الصعود الصيني وعودة روسيا الى الساحة العالمية والتراجع المحتمل من قبل الولايات المتحدة بدأت قيادة الأتحاد الأوروبي في تجديد نظرتها الى الهند مع الثقل الإقتصادي المتزايد للهند وموقعها المؤثر في البيئة السياسية العالمية والفضاء الجيوسياسي المعقد، لذلك فإن التعبير عن الشراكة يتضمن الدفاع عن التعددية في النظام الدولي والى تنسيق مشترك لمعالجة التحديات المشتركة والقضايا العالمية خاصة في الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العشرين وغيرها من المنتديات المتعددة الأطراف، وبعد الأزمات العالمية وظهور الأوروبيين كعامل ثانوي في تأثيرهم داخل هذه الأزمات هناك دفع متزايد من قبل الإتحاد الأوروبي للظهور كلاعب جيوسياسي بالشراكة مع الهند في العديد من النواحي خاصة مع التعاظم الصيني والتقليل الأمريكي من شأن حليفهم الأوروبي خاصة مع ادارة ترامب وهذا ما يزعجهم، وفي الوقت نفسه تبرز الهند كلاعب موثوق به خارج جنوب آسيا والمحيط الهندي، وهو ما دفع الإتحاد الأوروبي الى الشراكة مع الهند والتنسيق معها في مختلف القضايا الدولية وخاصة الإقليمية منها، ومع ذلك لا يكفي مجرد النظر الى أن الهند والإتحاد الأوروبي شركاء طبيعين بل يجب التركيز على المجالات والأولويات التي تم تسليط الضوء عليها في استراتيجية الشراكة، ومع تحويل الإتحاد الأوروبي تركيزه نحو الهند، فإن هذه الإستراتيجية الجديدة هي المرة الأولى التي يطور الإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء رؤية استراتيجية شاملة وطويلة الأمد وهي حاجة مستجدة بالنسبة للأوروبيين.

العلاقة بين الهند والكيان الصهيوني:

تعتبر العلاقات الهندية الإسرائيلية من العلاقات الإستراتيجية، وتتضمن شراكات مختلفة منذ أن اعترفت الهند بإسرائيل عام 1950 وفي عام 1992 تم تأسيس العلاقات الكاملة على الصعيد الدبلوماسي مع افتتاح السفارات في البلدين، وخلال العام الماضي احتفل البلدين بذكرى مرور 30 عامًا على تأسيس العلاقات الكاملة، ومن أهم المجالات التي تتعاون فيها الهند مع الكيان هي في قطاع التكنولوجيا، وخاصة التكنولوجيا الدفاعية، وقد أنشئت لجنة مشتركة للإشراف على التعاون والتكنولوجيا عام 1993 لها دور في تعزيز برامج البحث المشترك، من ضمنها برامج الذكاء الإصطناعي، والتطوير الزراعي، وكذلك أنشأ مشروع للبحث والإبتكار بتمويل مشترك بين وزارة العلوم الهندية وهيئة الإبتكار الإسرائيلية يمكن الشركات الهندية من تنفيذ مشاريع في مجالات الزراعة، والمياه، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات، وجددت هذه البرامج لخطط تستمر حتى عام 2027 مع التركيز على مسارات مختلفة منها مشاريع البحث والتطوير، والمشاريع الإستراتيجية، ومول صندوق مشروع البحث والإبتكار الى الآن 30 مشروعًا من أهمها أنظمة مكافحة الطائرات بدون طيار ومشاريع الذكاء الإصطناعي، وتقنيات الطاقة الشمسية، وضمن برامج الإبتكار والتعاون التكنولوجي وقعت عام 2023 مذكرة تفاهم جديدة للبحث والتطوير الصناعي مع التركيز على المجالات الرئيسية التي تقع ضمن نطاق مديرية البحث والتطوير الدفاعي الإسرائيلية ومجلس البحث العلمي والصناعي في الهند. لذا فإن العلاقات الهندية مع الكيان الإسرائيلي بشكل عام أساسها التعاون التكنولوجي والدفاعي، لسنوات طويله بحيث أن الهند هي أكبر مشترٍ للمعدات العسكرية الإسرائيلية، وثاني أكبر مورد دفاعي بعد روسيا، واليوم مع نمو الإقتصاد الهندي بدأ العمل على زيادة التعاون والتبادل الإقتصادي بناءً على مبادرة الممر الهندي – المتوسطي – الأوروبي .

الهند والممر الإقتصادي : الهندي – الشرق أوسطي – الأوروبي:

في قمة العشرين التي عقدت في نيودلهي في سبتمبر 2023 اعلن عن الممر الإقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، ويدعو هذا المشروع التجاري والإستثماري الى تعزيز الربط والتكامل الإقتصادي بين آسيا من خلال بنية تحتية تشمل السكك الحديدية، وكابلات الإنترنت عالية السرعة، وخطوط الطاقة، ومسارات الشحن البحري، وتضم الدول المشاركة في هذا الممر 40% من سكان العالم، وتمثل حوالي 50% من الإقتصاد، وسيعتمد الممر على الموانىء البحرية والطرق ومراكز الخدمات اللوجيستية في الخليج وفلسطين المحتلة مما يعزز أهمية هذه الدول كمحور حيوي في طرق التجارة العالمية، وهذا ما يعزز موقعها الإقتصادي والجيوسياسي العالميين.

وبما أن الهند تعتبر نفسها قوه عظمى كامنه وتسعى للإعتراف الدولي بها على أنها كذلك، ونتيجة بنائها لإقتصاد قوي حيث يحتل اليوم الترتيب الخامس عالميًا، وتملك جيشاً قويا، وقوة

بحرية يعتد بها، وسلاحاً نوويا، يضاف الى كل هذا الموقع الجغرافي المميز مع إطلالتها على المحيط الهندي الذي يأخذ حيزاً كبيراً في الجيوسياسة العالمية، ومع علاقاتها الفريدة مع معظم الدول الكبرى في العالم فهي تسعى للإستفادة من كل هذه المزايا بالإضافة الى علاقاتها لتشكيل الصورة العالمية للهند، وبنظرة بسيطة فإن أقوى دولتين إقتصاديًا في العالم أي الولايات المتحدة، والصين لم تصل إلى هذه المرتبة إلا بعدما حولت مزاياها المتعددة إلى نظام متكامل إقتصادي يسعى لتحقيق السطوة العالمية، فالولايات المتحدة تعبر عن نفسها بأنها الدولة الوحيدة في العالم التي لها القدرة على التحكم بكل المفاصل التجارية في العالم نتيجة تموضعها الجيوسياسي والجيوإقتصادي، وقدرتها على التحكم في سلسلة النقل العالمية وفرض إرادتها على كامل الإقتصاد العالمي، وتليها الصين التي تحاول منافستها على هذه المكانة وإن بطرق مختلفة، وهذا ما عبرت عنه بطرح مبادرتها الإقتصادية "الحزام والطريق" التي تسمح لها بابتكار سلسلة نقل مختلفة ومستقلة عن سلسلة النقل العالمية التي تتحكم بها الولايات المتحده عبر قوتها العسكرية، وشراكاتها الإستراتيجية، وهذه المبادرة الصينية يضاف إليها الصعود الصيني أشعلت المنافسة الجيوستراتيجية في العالم مجدداً بعد خمولها خلال الفترة التي تلت انهيار الإتحاد السوفياتي، واليوم تدخل الهند على هذا الخط في محاولة تحقيق هدفها برفع مرتبتها العالمية الى مصاف الدول الكبرى بالإستفادة من التناقضات القائمة بين الدول والصراع الإقتصادي المحموم، وتعزيز نظرية العالم المتعدد الأقطاب ليكون لها مكانه ضمن هذا النظام عبر مواصلتها البحث عن مكانتها وسط عملية موازنة استراتيجية وسياسية ودبلوماسية بين الولايات المتحدة والغرب مقابل روسيا والصين والجنوب العالمي، بحيث أن الإنقسام بين الشرق والغرب والفجوة الإقتصادية بين دول الشمال والجنوب تحمل تناقضات رئيسية في النظام العالمي والتي تسعى الهند للإستفادة منها، وقد وضعت خططها لأن تصبح دولة متقدمة خلال العقود القادمة، وبما أنها تعتمد بإقتصادها بشكل كبير وخاصة في المجالات الحيوية مثل الطاقة، والتكنولوجيا، والإستثمارات الخارجية على علاقاتها المتنوعة، فإن سياستها الخارجية ليست مجرد أداة دبلوماسية ولكنها محرك رئيسي في تسريع التنمية الوطنية وضمان استدامة نموها الإقتصاد.

مبادرة الممر الإقتصادي (الهندي – المتوسطي – الأوروبي):

تُبرز هذه المبادرة الهند كلاعب عالمي رئيسي، إذ أنها نمتلك الرؤية والإرادة السياسية والوزن الإقتصادي اللازمين لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، فيمثل **ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا** الذي أعلن عنه في قمة مجموعة العشرين في نيوديلهي في سبتمبر بديلاً لمبادرة **الحزام والطريق الصينية**، ورغم أن المشروع لا يزال قيد التطوير ومفتوحًا للتحديات الجيوسياسية، إلا أن الهدف الأساسي لها هو مواجهة النفوذ الصيني المتزايد في الشرق الأوسط، وتجد الهند نفسها بحاجة الى تحالفات قوية لمواجهة الصين حتى لو استدعى ذلك بعض الخروقات لمبادئها التقليدية، كإنضمامها لتحالفات دولية وإقليمية كـ "الكواد" مثلاً، ومن هذه النقطة يمكنا فهم

التقارب الهندي الإسرائيلي كجزء من استراتيجيتها لتعزيز موقعها الإقليمي والدولي، ويهدف هذا الممر إلى إنشاء ممر نقل بحري ينطلق من موانىء الهند الى دول الخليج، وإنشاء شبكة سكك حديدية تربط الإمارات والسعودية والأردن بميناء حيفا على البحر المتوسط ومن بعد ذلك يمكن نقل البضائع الى أوروبا متجاوزاً قناة السويس.

جاء الإعلان عن **ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا** في وقت كانت واشنطن تسعى للدفع في عملية تطبيع العلاقات بين السعودية والكيان الصهيوني مما آثار أملها في تحقيق خرق تجاه إنهاء القضية الفلسطينية وجعل الكيان يصبح شريكًا في إقتصاديات الشرق الأوسط ، وهذا الممر يعتبر كرابط موثوق لهذه العلاقات بين السعودية والكيان وهي عنصر محوري في نجاح هذا المشروع، وأيضًا يساهم هذا المشروع في دعم **إتفاقيات أبراهام** التي تعتبر الجانب السياسي السابق لهذا المشروع الجيواقتصادي واستراتيجي، وهذا ما أشار إليه الباحث في معهد "أوبزرفر" في نيودلهي بالقول:" تم العمل على هذا المشروع على افتراض أنه سيكون هناك سلام واستقرار في المنطقة، وحتى لو لم يكن هناك صراع أوسع في الأيام المقبلة فإن المستقبل غير مؤكد"[1] ، وهذا ما أكده كذلك مايكل كوجلمان مدير معهد جنوب آسيا في مركز ويلسون في واشنطن: بأن الحرب الجديدة هي تذكير مأساوي بمدى صعوبة بناء الممر الجديد، وإن الأمر لا يتعلق فقط بتحديات التمويل، إنما بالإستقرار والتعاون الدبلوماسي، فالحرب توضح بشكل مؤلم أن هذه الشروط لا تزال بعيدة المنال"[2]، ويتسائل كوجلمان حول أن هذا المشروع يتطلب مئات مليارات الدولارات من الإستثمار، بحيث يحتاج الى بناء ألفين الى ثلاثة آلاف كيلومتر من خطوط السكك الحديدية، ومع انزلاق المنطقة الآن الى عدم الإستقرار السياسي ، فإن السؤال هو من سيستثمر؟ إلا أن هذا الممر ليس مجرد مشروع نقل أو استثماري، وتجاري إنما يحمل بوضوح مشروع جيوسياسي واضح، ووفقًا لتحليلات الخبراء فإنه محاولة لمواجهة القوى الصاعدة في آسيا ونفوذها المتزايد في الشرق الأوسط (الصين – روسيا – والجمهورية الإسلامية) لذا فإن هذه الخطة اليوم موضوعة مجمدة بانتظار حدوث متغيرات تستطيع إعادتها إلى الواجهة خاصة بعد الحرب القائمة اليوم، التي أوقفت كل مشاريع التطبيع مع دول المنطقة خاصة السعودية التي ترى إلى أن التكاليف السياسية للسير يهذه المشارع مكلفة جداً، وبالنسبة للهند فإنها ترى أن هذا الطريق فرصتها الكبيرة بشأن تطوير بنيتها التحتية، وجذب الإستثمارات الكبيرة، وتطوير قطاعاتها الإنتاجية المختلفة، والوصول الى الأسواق في الشرق الأوسط ، وأوروبا بشكل أسرع خاصة أن العلاقات مع دول مثل السعودية والإمارات والكيان الصهيوني قد تحسنت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وخاصة ارتفاع نسبة التبادل التجاري، وفي حين أصبح الإتحاد الأوروبي ثالث أكبر شريك

[1] https://www.voanews.com/a/israel-hamas-conflict-reality-check-for-india-middle-east-europe-economic-corridor-/7323955.html
[2] https://www.voanews.com/a/israel-hamas-conflict-reality-check-for-india-middle-east-europe-economic-corridor-/7323955.html

تجاري للهند، وإضافة الى ما سبق فإن الكيان الصهيوني يرى في هذا الممر بأنه يعزز رؤية "إنضمام إسرائيل الى العالم"[3] وبأنه يغير وضعها العالمي والتاريخي لأنه يضعها على المسارين الطبيعين في العلاقات الإقتصادية والسياسية خاصة مع محيطها المباشر، لذا فإن هذه المبادرة تراها مجموعة الدول المشاركة فيها خطوة استراتيجية ذات أبعاد إقتصادية وجيوسياسية، ولا شك أن طرح هذه المبادرة تأتي في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها في المنطقة مع ارتفاع منسوب المنافسة الجيوسياسية مع القوى الآسيوية الصاعدة، ويبقى السؤال إذا ما كان هذه المشروع مكملاً لمبادرة الحزام والطريق أم منافساً لها فتقول سينزيا بيانكو من مركز المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية بأنه:"من المحتمل أن لا يكون هناك حجم تجاري في المنطقة لجعل مشروع بايدن والصين قابلين لتطبيق في وقت واحد، وإن جوهر هذا الأمر أنه بديل لمبادرة الحزام والطريق" [4]، بينما يقول محمد بهارون المدير العام لمركز دبي لأبحاث السيلسات بأن "الممر" يعد مظهراً من مظاهر أجندة الإتصال العالمية التي تتبناها الإمارات العربية وبأنه مكمل لمبادرة الحزام والطريق أكثر من تنافسه معها، وأن كليهما محاولات لتسهيل حركة البضائع بوما فيها الطاقة والأموال والأشخاص، وإذا ما اعتُبر هذا المشروع بديلاً أو منافساً للحزام والطريق فإنه سوف يفشل في تحقيق إمكاناته.

الهدف الأمريكي من هذا الممر:

"من يسيطر على المحيط الهندي يهيمن على آسيا، وهذا المحيط هو المفتاح الى البحار السبعة، وفي القرن الحادي والعشرين سيتم تحديد مصير العالم على مياهه"

هذه العبارة تعكس بشكل كبير المنظرة الإستراتيجي الذي أشار إليه الفريد ماهان حول نظريته القوة البحرية وأهمية السيطرة على المحيطات في تحديد مصير الدول ومستقبلها الجيوسياسي، ومع احتدام المنافسة الجيوسياسة بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة في آسيا خصوصًا الصين ومبادرتها الحزام والطريق، وفي محاولة لاحتواء الصين بالطرق الغير مباشرة عبر دعم حلفائها ومحاولة دمجهم في شراكات مختلفة أمنيًا واقتصاديًا فإن هذا المسار الذي سارت فيه الولايات المتحدة لم يعد فعالاً كما كان سابقًا بسبب اعتمادها بشكل كبير على سطوتها العسكرية، وانتشارها العالمي.

لذا فإن المسعى المستجد كان إبتكار مبادرات إقتصادية وجيوسياسة لتخفيف العبء الأمريكي في العديد من التفاصيل وتوزيع هذا العبء على مجموعة من الحلفاء والشركاء، وهذا ما يستوجب التنازل عن جزء من القوة الأمريكية وتجييرها لصالح الحلفاء والشركاء، وبقاء

[3] https://edition.cnn.com/2023/09/11/middleeast/us-india-gulf-europe-corridor-mime-intl/index.html
[4] https://edition.cnn.com/2023/09/11/middleeast/us-india-gulf-europe-corridor-mime-intl/index.html

الولايات المتحدة ضمن نطاق إدارة حركة هذه الدول وإمساكها بالمفاتيح الأساسية لأي طرح أو مشروع يجري العمل به.

والممر الهندي الشرق أوسطي الأوروبي هو أحد هذه المشاريع التي إن نجحت في المستقبل القريب سيعد أحد النماذج الأمريكية التي تتلاءم بشكل جيد مع التحولات الإقتصادية والجيوسياسية للعالم الجديد وإمكانية تعميم هذا النموذج وتطبيقه في أماكن أخرى في العالم قد يكون وارداً، خاصة أن مشروعًا مثل هذا وإن كانت الإستفادة الكبرى هي للدول التي يمرّ فيها هي الأكبر، إنما طريقة سيطرة الولايات المتحدة عليه هي كبيرة جداً بحيث أنه في حال قررت يومًا ما الدولة التي تعتبر أساس هذا الممر أي الهند الإبتعاد عن الولايات المتحدة أو تحولها بعيداً عن سياستها فهي تستطيع إيقاف العمل بهذا الممر وبسهولة حيث يمكن تعطيله سواء من منطقة الخليج أو من ميناء حيفا الذي يعتبر نقطة ارتكاز هامة لمرور البضائع الى أوروبا.

وما يهم الولايات المتحدة وبشدة هي أن يتصاعد النمو الإقتصادي الهندي بحيث يساعدها في نقطتين أساسيتين في صراعها الآسيوي، فإنّ تشبيك الهند بسلسلة إمداد شبه خاصة بها تجعلها تصبح أكثر استقلالية عن الإقتصاد الصيني، وأكثر تحرراً من اعتمادها على المواد الأولية الصينية لصناعاتها، وهذا ما يجعل من المنافسة الإقتصادية الصينية الهندية أكثر تسارعًا، وثانيًا فإن إمدادات الطاقة عبر هذا الممر يسهل عملية وصولها الى أوروبا، كبديل عن روسيا، ويقلص تجارة النفط الهندية الروسية وهذا ما يسبب ضغطاً أكبر على الإقتصاد الروسي، وفي نفس الوقت ومع تقوية الإقتصاد الهندي ستصبح الهند أقوى إقتصادياً مما يجعلها تستثمر أكثر في صناعاتها الدفاعية وقوتها البحرية بحيث تطور قدرتها على المنافسة الجيوسياسية مع الصين بشكل أكبر وتستطيع أن تعزز قوتها اكثر على المحيط الهندي الذي يمر عبره أكثر من 50% من الشحن العالمي، و70% من شحنات النفط العالمية إضافة الى ثلاث نقاط اختناق بحرية (مضيق ملقا – مضيق هرمز – مضيق باب المندب)، وهذه النقاط تمنح ميزة استراتيجية وسيطرة جيوسياسية لمن يتحكم بها بسبب تحكمها بطرق الشحن، وتدفقات الطاقة، ما يجعلها بواجهة الصين التي سعت في السنوات الأخيرة في زيادة انتشارها البحري وطورت بما يسمى بـ "سلسلة اللآلىء" وهي شبكة من الموانىء والمرافق التجارية على طول سواحل المحيط المحيط الهندي، وتضم مثلاً ميناء هومبانتوتا في سيريلانكا، وجوادر في باكستان ودورواليه في جيبوتي مع قاعدة عسكرية هناك، وكذلك فهي تسعى الى الحصول على المزيد من هذه المرافق في ميانمار وبنغلاديش وجزر سيشل، وفي مقابل ذلك تنتهج الهند استراتيجية شاملة لتعزيز قدراتها البحرية والمراقبة في المحيط الهندي، لموازنة النفوذ الصيني وضمان السيطرة على الممرات المائية الإستراتيجية، ولذلك أنشأت مجموعة من المنشآت العسكرية في جزر" أندامان ونيكوبار" بالقرب من مضيق مالقا، ومركزاً استخباريًا في ميناء الدقم في عُمان لمراقبة الأنشطة الصينية، وعززت وصولها الى جيبوتي بالتعاون مع البحرية اليابانية، وكذلك طورت منشآت عسكرية في جزيرة "الأليجا" في جنوب غرب المحيط الهندي، لذا فإن

الولايات المتحدة تعمل من خلال خطة متكاملة تهدف إلى إعادة تشكيل المشهد الجغرافي والإقتصادي للمحيط الهندي، وللشرق الأوسط بشكل أساسي من خلال مشاريع ومبادرات مثل الممر الهندي وهذا ما يعزز قوة الدول الحليفة للولايات المتحدة التي ترى أن الولايات المتحدة تساعدها في تقوية تموضعها الإستراتيجي والإقتصادي في مواجهة منافسيها، وفي المقابل ستزيد الضغوط على دول مثل السعودية للإبتعاد عن الصين وتعميق العلاقات مع الكيان الصهيوني بما أنه أصبح هناك بديل لطريق التجارة الصيني، ومع ذلك فإن إنشاء هذا الممر قد يستغرق عقوداً من الزمن، وهو سيبقى ضمن المسعى والجهود الأمريكية لإسقاط الصين من مكانتها كشريك إقتصادي كبير للدول الآسيوية والشرق أوسطية والأوروبية، وهذا ما يضعها أما التعامل مع الهند من زاوية مفهوم " الإيثار الإستراتيجي" على أساس المصالح الإستراتيجية الطويلة الأمد عبر دعم الدول الناشئة لضمان وجود حلفاء وشركاء استراتيجيين في المستقبل وهذا ما يساعدها على تأمين مصالحها الإستراتيجية في المستقبل عبر ما تسميه تعزيز الإستقرار في المناطق التي تؤثر النظام الإقتصادي العالمي القائم حالياً، وهذا ما يجعلها تتحمل تكاليف ضخمة في الوقت الحاضر مقابل الرهان على المكاسب المستقبلية (التكاليف مقابل المكاسب)، وتبرر هذه التكاليف من منظور استراتيجي لتحقيق النفوذ العالمي، ويظهرها كشريك دولي يهتم بالحلفاء والشركاء، ويساعدها على تحصيل الدعم والنفوذ والشرعية في المؤسسات الدولية.

وعندما تعتمد الولايات المتحدة مبدأ الإيثار الإستراتيجي مع الهند فالهدف الأولي هو تحقيق التوازن مع الصين عبر الدعم الإقتصادي والإستثماري والشراكات المختلفة الدفاعية والتكنولوجية كأنظمة الدفاع الصاروخي، والطائرات بلا طيار والتكنولوجيا العسكرية، وتطوير البحرية الهندية والقواعد البحرية الهندية في المحيط الهندي، ويضاف إليها تقديم المساعدات التنموية في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والصحة، وتشجيع الشركات الأمريكية على الإستثمار في القطاعات الحيوية في الهند وأهمها التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، وبعدها إشراك الهند في سلاسل التوريد العالمية.

ومع هذا التوجه الأمريكي بدعم الهند فإن التكاليف الإقتصادية والعسكرية يتطلب موارد كبيره مما يثقل كاهل الميزانية الأمريكية، وكذلك فإن مشاركة التكنولوجيا المتقدمة مع الهند قد تزيد من مخاطر التسريب أو الإستخدام غير المصرح به، وقد تتباطىء الهند أو لا تستجيب في توقيع إتفاقيات دفاعية وأمنية مع الولايات المتحدة أو تقديم تنازلات مما يجعل هذه العملية برمتها أقل تأثيراً، وتتعاطى الولايات المتحدة كع الهند من خلال مبدأ الإيثار الإستراتيجي لموازنة القوة مع الصين بنفس الأسلوب الذي اتبعته خلال الحرب الباردة مع الصين لموازنة

القوة مع الإتحاد السوفياتي وهذا ما حول الصين الى قوة إقتصادية كبرى دخلت في المنافسة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، وهذا من عوامل الخوف عند الأمريكيين أن تصبح الهند في المستقل القريب قوة عظمى إقتصادياً وتدخل على خط المنافسة معهم كخصم إقتصادي محتمل، ثم أن هذه العملية لها تأثيراتها على الإستراتيجية الأمريكية الإقليمية من ناحية تحالفاتها القائمة مع دول مثل باكستان مما قد يعقد الأوضاع الأمنية في جنوب آسيا، ورغم أن الإيثار الإستراتيجي مع الهند قد يعزز التوازن ضد الصين ويدعم المصالح الأمريكية طويلة الأمد إلا أنه يواجه تحديات تعكس عدم التطابق الكامل بين أولويات البلدين لذا فالولايات المتحدة تعمل على إدارة دقيقة لتوقعاتها وتنسيقها مع الهند لتحقيق مصالحها الإستراتيجية، وبالرغم من طرح مبادرة الممر الإقتصادي فإن تفاصيلها جاءت بمثابة عناوين عريضة تمنح الدول المشاركة على التوافق الجيد مع أجندتها الإستراتيجية ما سيخدم الولايات المتحدة في تنافسها مع الصين، وبعدها الهدف المتمثل بتطبيع العلاقات بين دول الخليج العربية والكيان الصهيوني، وثم محاولة لعلاج مسألة الأمن الإقتصادي وأمن الطاقة في أوروبا بعد الخلل الناتج عن الحرب في أوكرانيا، وهذه المبادرة تأتي في سياق مساعدة أوروبا في تنويع أسواق الطاقة بعد أن كان لديها إعتماد كبير على الطاقة المستوردة من روسيا.

خلاصة:

تسعى الولايات المتحدة الى تعزيز وجودها في منطقة المحيط الهندي الذي يعتبر منطقة استراتيجية هامة من حيث الجغرافيا والممرات البحرية، ومنافسة الصين عبر تعزيز الشراكات المختلفة مع قوة هامة كالهند، وتعزيزها على كافة المستويات الإقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، ويتجلى الدعم العسكري الأمريكي بشكل خاص في المجال البحري ودعم البحرية الهندية من خلال مساعدة الهند في بناء قوة بحريه قادرة على فرض سيطرتها من مضيق ملقا الى باب المندب، والهدف الرئيسي هو قطع الطريق على مبادرة الحزام والطريق وإقامة الممر البديل الذي تستطيع الولايات المتحدة السيطرة عليه وتعزيز الشراكة الإقتصادية والجيوسياسية بين مختلف الحلفاء، وخاصة الهند لتكون الشريك الأساسي للولايات المتحدة في جنوب آسيا والمحيط الهندي، ومن الواضح أن إسرائيل تلعب دوراً محوريًا في هذا المشروع، فبدونها قد تتعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر ما يهدد مشروعها الإستراتيجي للفشل، ومع ذلك فإن واشنطن تتعامل مع الهند من منطلق "الإيثار الإستراتيجي" حيث تقدم الدعم الإقتصادي والسياسي والعسكري على حساب بعض مصالحها، لكنها تخشى في الوقت نفسه أن يؤدي تعزيز الهند بحسب هذا المفهوم الى ظهور "صين جديدة"، وتعزيز التعددية القطبية في العالم، وعلى ما يبدو أن ما تتطلبه الولايات المتحدة من الهند بتبني سياسة عدائية تجاه الصين لن تتحقق بسبب الإدراك السياسي للقادة الهنود بأن أي صراع مع الصين ستكون نتيجته صفرية على الجهتين، وهذا ما تكشفه التفاهمات الثنائية مع الصين وكذلك إنضمام الهند كدولة فاعلة ضمن منظمة "البريكس"، وهذا ما يشير الى أن الرؤية الهنديه هي

أوسع من آسيا أوالصراع على آسيا، وستوظف قوتها المكتسبة للتنافس الإقتصادي على المستوى العالمي، وخصوصا ما يظهر من استثمارات في أماكن مختلفة في العالم وخصوصًا في أفريقيا والشرق الأوسط حيث تسعى لتعزيز مشاريعها واستثماراتها الإقتصادية.

يبقى طرح مبادرة الممر الهندي – الشرق أوسطي – الأوروبي مبادرة يتبناها الأمريكي سياسيًا لإرضاء حلفاءه في العالم الذين يتوجب عليهم تمويل مثل هذا المشروع الذي لم تحدد خطته الزمنية أو الرصيد المالي بشكل واضح للإنطلاق بتنفيذه سوى أن يتكفل الأوربيين بدفع 600 مليار دولار والسعودية بـ 100 مليار والإمارات العربية المتحدة بـ 75 مليار دولار وجزء من هذه الأموال سيذهب للإستثمار بالبنية التحتية الصناعية وسلسلاسل النقل داخل الهند، وكذلك فإن للشركات الصينية دور في تنفيذ بعض المشاريع خاصة كسكك الحديد في منطقة الخليج وفي بعض الموانىء التي يمر فيها هذا الممر كاليونان مثلا، ومع ذلك فإن تكلفة بناء هذا الممر ستشكل عبئاً على إقتصاديات الدول الممولة، وبما أن هذا الممر قد يكون بمثابة تنويع للموارد وطرقها إلاّ أن الأوروبيين يرون أن هذا الإستثمار قد يصب في تعزيز إقتصاد غير أوروبي ومنافس لهم، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تبنت مبادرة هذا الممر فإن هناك تناقضات واضحة فالوعود بدعم قطاع الصناعة والتكنولوجيا وإستثمارات أمريكية في الهند جاءت بنتيجة عكسية حيث أغلقت العديد من الشركات مصانعها هناك ونقلتها الى دول ثانية، وفي نفس الوقت تواصل الهند تفضيل العلاقات الإقتصادية مع الصين، وتعزز علاقاتها بشكل أكبر، وهذا ما ظهر من خلال قمة البريكس الأخيرة، وكما يبدو أن السعي الأمريكي الأول والأخير من مثل هذه المبادرات هو إغراق العملاقين الإقتصاديين في صراعات جيوسياسية تعرقل صعودهما بما يخدم المصالح الأمريكية.

لائحة المصادر:

https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2024/07/indiachina-relations-under-the-modi-3.0-government
https://www.usip.org/publications/2023/10/three-things-know-about-china-india-tensions

https://carnegieendowment.org/research/2022/12/a-historical-evaluation-of-chinas-india-policy-lessons-for-india-china-relations?lang=en
https://indiainatlanta.gov.in/eoial_pages/NDQ
https://www.cfr.org/timeline/us-india-relations
https://www.mea.gov.in/portal/countryquicklink/597_russia_january_2014.pdf
https://indianembassy-moscow.gov.in/bilateral-relations-india-russia.php
https://institutdelors.eu/en/publications/india-and-the-european-union-in-2030/
https://international-partnerships.ec.europa.eu/countries/india_en
https://www.icwa.in/show_content.php?lang=1&level=3&ls_id=4814&lid=2837
https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/the-us-needs-a-new-paradigm-for-india-great-power-partnership/
https://www.cnas.org/publications/reports/a-more-focused-and-resilient-u-s-india-strategic-partnership
https://www.indembassyisrael.gov.in/pages?id=mbk5e&subid=lejRe
https://byjus.com/free-ias-prep/india-israel-relations/
https://www.atlanticcouncil.org/content-series/china-mena-podcast/the-gulfs-new-de-escalation-foreign-policy-among-world-powers/
https://www.chinausfocus.com/foreign-policy/power-struggle- in-the-indian-ocean
https://thediplomat.com/2023/09/the-india-middle-east-europe-corridor-in-europes-indo-pacific-strategy/
https://www.chathamhouse.org/2023/09/india-middle-east-europe-corridor-unlikely-boost-saudi-israel-normalization